

## بيان

كلية العلوم الصحية ومجموعة أبحاث الحدّ من التدخين في الجامعة الأميركية في بيروت

على لبنان أن يصدر قانوناً جديداً لمكافحة التدخين خال من الثغرات، خاصة تلك التي تدعمها شركات التبغ

على مدى السنوات الخمسين الماضية، تمتعت شركات صناعة التبغ العالمية في لبنان بحرية بيع وتسويق منتج خطير صمّم خصيصاً ليؤدي الى إدمان من يستعمله، مستهدفة الكبار والصغار على حدّ سواء. كما قامت هذه الشركات بكل وعي وإدراك بإحباط كل المحاولات السابقة التي هدفت إلى الحدّ من إنتشار هذا المنتج الضار. لدينا اليوم فرصة تاريخية لوضع حدّ نهائي لتسيب استمر على مدى خمسة عقود من الزمن تم خلالها السماح لشركات صناعة التبغ بعرقلة كل محاولات اعتماد سياسة لمكافحة التدخين في لبنان. وليس مقبولاً بعد الآن السماح لهذه الشركات بالاستمرار في إملاء سياسة الصحة العامة في لبنان.

قام لبنان في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٥ بالتصديق على 'إتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ' لكنه لا يزال حتى اليوم يعاني من إحدى أضعف سياسات مكافحة التدخين في منطقة الشرق الأوسط بالإضافة إلى تأخره عن الموعد المحدد الذي إلترزم به لتطبيق هذه السياسات. يقدر الخبراء أنه ما لم يتم تحسين تدابير مكافحة التدخين فسوف يبتلى ١٥٠ ألفاً من الصغار و ٣٥٠ ألفاً من الكبار ممن هم على قيد الحياة اليوم في لبنان بأمراض مميتة بسبب التدخين أو بسبب تعرّضهم لدخان سجائر (أو أرجيلة) المدخنين.

'إتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ' هي معاهدة دولية إلترزم بها لبنان وتستند على أفضل الأدلة العلمية، وتحدد العناصر التي يجب أن تتألف منها أية سياسة فعالة لمكافحة التدخين. أظهرت تجارب تطبيق سياسات هذه الإتفاقية من قبل بلدان كثيرة حول العالم مكاسب صحية فورية، والدلائل موثقة في المراجع الدولية للصحة العامة والطب. لذا من الضروري لدى إعتادنا قانوناً لمكافحة التدخين في لبنان أن نستفيد لأبعد الحدود من قاعدة المعرفة العالمية هذه ومن الخبرة التي إكتسبتها البلدان المختلفة.

تقوم اللجنة النيابية للإدارة والعدل حالياً (شباط / فبراير ٢٠١٠) بمناقشة مشروع قانون مقترح لمكافحة التدخين. ونؤكد في هذا المجال أن إعتاد قانون ضعيف ستكون له عواقب صحية مدمرة تؤدي في السنوات القادمة إلى عدد كبير من الإعاقات والوفيات في صفوف المواطنين اللبنانيين، والتي يمكن تجنبها.

التدابير الثلاثة التالية هي ما نعتبره حجر الأساس لتكوين سياسة واضحة وفعالة لمكافحة التدخين:

- أولاً- حظر تام للتدخين في الأماكن العامة المغلقة دون إستثناء وليس بتخصيص أقسام للمدخنين وأخرى لغير المدخنين فيها.
- ثانياً- حظر تام وشامل لأي نوع من أنواع الدعاية سواء المباشرة أو غير المباشرة (بما في ذلك الترويج، إلخ).

ثالثاً- طباعة تحذيرات صحية تصويرية كبيرة الحجم على كل من الجهتين الأمامية والخلفية لعب السجائر ومنتجات التبغ تغطي مساحة لا تقل عن ٤٠٪ من مساحة كل جهة مع تبديل هذه الرسائل دورياً كل ستة أشهر لكي تحتفظ بفعاليتها .

والأسباب وراء ضرورة تبني هذه التدابير وعدم السماح باتخاذ تدابير ناقصة وملتبسة هي:

**حظر تام للتدخين في الأماكن العامة المغلقة دون إستثناء وليس بتخصيص أقسام للمدخنين وأخرى لغير المدخنين فيها.**

تجمع نتائج الأبحاث العلمية أن دخان السجائر في الجوّ يتسبب بالسرطان والموت وبعده من الأمراض الموهنة عند غير المدخنين الذين يتعرضون له. واللبنانيون، بمن فيهم الأطفال، يتعرّضون لمستويات خطيرة من الأدخنة السامة مصدرها دخان السجائر والأرجيلة غير المباشر. ففي دراسة حديثة حول نوعية الهواء في الأماكن العامة المغلقة، تبين أن لبنان كان من بين البلدان الثلاثة الأولى (من أصل ٣٢ بلداً) التي تعاني من أعلى كثافة للجسيمات الصادرة عن الدخان في الجو. كما أظهر مسح آخر لمراقبة مستويات دخان التبغ في الهواء داخل الأماكن العامة المغلقة في لبنان أن ٦٠٪ من هذه الأماكن تحتوي على معدلات "خطرة" من التلوث في الهواء وفقاً لمعايير منظمة الصحة العالمية.

تسعى شركات التبغ لتوهنا أن الفصل بين مناطق مخصّصة للتدخين وأخرى يُمنع فيها التدخين هو أمر كافٍ لحماية العاملين في هذه الأماكن والأطفال وغير المدخنين من أذى دخان السجائر غير المباشر. إلا أن العديد من الدراسات العلمية قد أظهرت أن محاولات التهوية أو التصفية والفصل بين مناطق التدخين وعدم التدخين لا تجعل الهواء في الأماكن المغلقة آمناً للأطفال وغير المدخنين. وحدها البيئة الخالية بالكامل من الدخان قادرة على توفير الحماية من التعرّض لدخان السجائر غير المباشر.

لذا فإن أي قانون يعتمد تواجد أقسام للمدخنين وأخرى لغير المدخنين في الأماكن المغلقة هو غير فعال في الحد من أخطار التدخين غير المباشر على غير المدخنين.

**حظر تام وشامل لأي نوع من أنواع الدعاية سواء المباشرة أو غير المباشرة (بما في ذلك الترويج، توزيع العينات المجانية، ورعاية النشاطات الرياضية والموسيقية إلخ.)**

إن فرض حظر جزئي على الإعلان عن التبغ يدفع الشركات إلى تحويل الميزانيات المخصصة لذلك إلى الدعاية المقنّعة غير الإعلامية مثل رعاية الحفلات الموسيقية والمناسبات الرياضية التي تستهدف الشباب خاصة. هناك مجموعة من الأدلة الدامغة التي تثبت أن الإعلان عن التبغ يلعب دوراً هاماً في تشجيع غير المدخنين على البدء بالتدخين، ولا سيما الشباب منهم. إن فرض حظر شامل على الإعلان عن التبغ والترويج له يحد كثيراً من إستهلاك التبغ على الصعيد الوطني، وبالتالي إلى حماية الشباب من الوقوع في الإدمان على التبغ وما ينتج عن ذلك من إعاقات ووفيات.

يجب وضع هذا الحظر قيد التنفيذ حالما يتم إصدار قانون مكافحة التدخين وذلك بشكل فوري ودون إعتداد جدول زمني مرحلي، خاصة وأن شركات التبغ عادة ما تطالب بتطبيق تدريجي لهذا النوع

من السياسات من أجل تأخير التنفيذ وعرقلته. بينما لا يوجد أي سبب مبرر لعدم إدخال هذا الحظر فوراً ومرة واحدة وليس على مراحل.

إن فرض حظر شامل على الدعاية فوراً ومرة واحدة وليس على مراحل للتنفيذ هو القرار الفعال.

**طباعة تحذيرات صحية تصويرية كبيرة الحجم على كل من الجهتين الأمامية والخلفية لعب السجائر ومنتجات التبغ، تغطي مساحة لا تقل عن ٤٠٪ من مساحة كل جهة مع تبديل هذه الرسائل دورياً كل ستة أشهر لكي تحتفظ بفعاليتها.**

تشير الدلائل من جميع أنحاء العالم إلى أن التحذيرات الصحية التصويرية الكبيرة الحجم هي فعّالة في التوعية حول آثار التدخين على الصحة وحث المدخنين على الإقلاع. هذه التحذيرات فعّالة بشكل خاص في إظهار مخاطر التدخين وعواقبه الوخيمة وهو أمر أساسي في عملية حث المدخنين على الإقلاع عنه وردع غير المدخنين عن البدء فيه.

تعارض شركات التبغ التحذيرات التصويرية لأنها ترى فيها تهديداً لمصالحها. والتحذيرات التصويرية الكبيرة الحجم والفعالة هي إحدى أقل سياسات مكافحة التدخين عبئاً على لبنان وذلك لأن مصاريفها تقع بالكامل على عاتق شركات التبغ.

وعليه يجب على التحذيرات التصويرية الكبيرة الحجم أن تكون جزءاً من أي قانون يتم إعداده.

كل السياسات التي نوقشت أعلاه مطروحة في مشروع قانون مقترح جاهز لدى وزارة الصحة اللبنانية. وهو إقتراح يتوافق مع الدلائل الواردة في 'الإتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ'. ومشروع القانون هذا هو النص المقترح الذي يجب مناقشته وإعداده، وليس أي مشروع قانون آخر.

لا يزال الأثر الكبير الذي يخلفه استخدام التبغ على الصحة غير معترف به بشكل كافٍ في لبنان. لذا يجب فصل عملية وضع سياسات الصحة العامة عن الزبائنية السياسية وجعلها تستند فقط على القرائن العلمية الموثقة. وندعو هنا بوضوح إلى أنه عندما يتعلق الأمر بصحتنا وصحة أولادنا على مدى الأجيال القادمة فلا مجال لأية تنازلات.

**نبذة عن كلية العلوم الصحية في الجامعة الأميركية في بيروت**

تهدف كلية العلوم الصحية إلى إعداد العاملين في مجال الصحة لمعالجة المسائل الملحة للصحة العامة في لبنان والمنطقة من خلال البرامج التربوية والبحثية وبرامج الممارسة المهنية في قطاع الصحة العامة.

تتمثل رؤية الكلية بالعمل على الإسهام في تعزيز صحة الناس وعيشهم السليم من خلال توفير مستوى متقدّم من التعليم العالي في مجال الصحة العامة والمجالات الأخرى ذات الصلة. يتم إنجاز هذا الأمر من خلال أحدث الأبحاث التي تتناول مشاكل الصحة العامة ولا سيما تلك المتعلقة بلبنان والمنطقة والعالم النامي، وذلك عبر إيصال تلك المعرفة إلى صانعي السياسات ومديري البرامج وغيرهم من مزاولي المهن في المنظمات والميادين ذات الصلة.

**نبذة عن مجموعة أبحاث الحدّ من التدخين في الجامعة الأميركية في بيروت**  
تأسست مجموعة أبحاث الحدّ من التدخين في الجامعة الأميركية في بيروت في عام ١٩٩٩ بمنحة من المركز الدولي للبحوث الإنمائية / هيئة البحوث الدولية لمكافحة التبغ. وهي تتألف من فريق متعدد التخصصات من المحترفين في مجال الطب وعلم الأوبئة والإحصاء الحيوي والسلوك الصحي والسياسة الصحية والإدارة الصحية والكيمياء والهندسة. تتمثل رؤية هذه المجموعة بالعمل على تعزيز أبحاث مكافحة التدخين وتوفير كل الدعم بهدف ترشيد السياسات من خلال نشر المعرفة وتنوير مراكز القرار.

## تساؤلات شائعة

نناقش أدناه بعض الحجج المضادة الواهية التي يروج لها المعارضون لمكافحة التدخين.

### - أَلن تضرّ قوانين مكافحة التدخين بالسياحة؟

كلا، فقد تمكنت بلدان عديدة حول العالم من وضع سياسات قوية لمكافحة التدخين وتطبيقها، من بينها المملكة المتحدة والهند وإيطاليا ومصر والإمارات العربية المتحدة وفرنسا، وجميعها بلدان تتمتع بقطاع سياحي ناشط. تقوم في الواقع السياسات المختلفة، كحظر التدخين في الأماكن العامة مثلاً، بحماية شريحة مهمة من القطاع السياحي تتمثل باليد العاملة في مجال الضيافة. وقد أظهرت جميع التجارب من بلدان أخرى قامت بفرض سياسات حظر التدخين أن الأثر الذي تركته هذه الأخيرة على عملية تعزيز قطاع الأعمال كان إما محايداً أو إيجابياً.

### - أليس هناك أولويات أخرى في لبنان؟

نعم، هناك العديد من الأولويات في لبنان، كما في جميع البلدان. ومسألة مكافحة التدخين لا تتعارض مع غيرها من المسائل التي تحتاج أيضاً للإهتمام. إذ يُعتبر اعتماد وتنفيذ سياسة لمكافحة التدخين تحمي المواطنين خطوة في الإتجاه الصحيح تتلازم مع غيرها من الأولويات. كما أنه لا يوجد أي تكلفة إضافية تقع على عاتق الدولة، بل على العكس تسهم في خفض الفاتورة الصحية.

### - أَلن تضرّ قوانين مكافحة التدخين بمزارعي التبغ في لبنان؟

كلا، لن يكون لسياسات مكافحة التدخين الثلاث المذكورة أعلاه أي مفعول أو تأثير سلبي مباشر على حياة مزارعي التبغ في لبنان. إذ أن قسماً صغيراً جداً من التبغ الذي يزرع في لبنان يتم استخدامه في السجائر المستهلكة محلياً والتي يتم إنتاجها من قبل صناعة التبغ المتعددة الجنسيات. يمكن للحكومة أن تستمر في دعم التبغ على أن تقوم بشكل تدريجي على مدى عقود بوضع خطة لتنويع محصول التبغ. تايلاندا والبرازيل هما من الدول التي إتّزمت سياسة مكافحة التدخين على الرغم من أنهما تملكان زراعة تبغ كبيرة جداً.

### - أَلن تستهدف مكافحة التدخين المدخنين بطريقة غير منصفة؟

كلا، فإن سياسات مكافحة التدخين تستهدف شركات صناعة التبغ التي تريد أن تجعل أكبر عدد ممكن من الناس مدمنين على منتجات التبغ، بما فيهم المراهقين، وذلك بهدف تحقيق الربح على حساب صحة وحياة الناس.

### - أَلن تضرّ مكافحة التدخين بالإقتصاد؟

كلا، فإن تكلفة الرعاية الصحية وعلاج السرطان ذات الصلة بالتدخين والتعرض للدخان غير المباشر، بالإضافة إلى تكلفة التغيب عن العمل بسبب المرض والوعكات الصحية، تشكلان عبئاً كبيراً على الإقتصاد اللبناني. وفي جميع التجارب على المستوى العالمي لم تنفذ مكافحة التدخين حياة البشر فحسب بل قامت أيضاً بتقليص النفقات.

### - أليس معظم الناس في لبنان معارضين لحظر التدخين في الأماكن العامة؟

كلا، فعندما سُئل الطلاب عن مواقفهم تجاه السياسات المتعلقة بمنع التدخين في أماكن مختلفة، أتت ردودهم إيجابية بنسبة 90% للمرافق الصحية و60% لأماكن العمل و40% للمطاعم. هذا وأظهرت دراسات أخرى أجرتها وزارة الصحة تأييداً شعبياً كبيراً للحظر. وفي دراسة أجريت مؤخراً لتقييم

مسألة تطبيق سياسات منع التدخين في لبنان، حتى المدخنون إترفوا أنه باستطاعتهم الاستفادة من هذه السياسات، معتبرين أنها يمكن أن تساعدهم في الحد من التدخين والإقلاع عنه وخاصة منهم الذين إختبروا ذلك خلال زيارتهم للدول التي تحظر التدخين في الأماكن العامة. هذا وأكد أصحاب المطاعم والمقاهي والحانات أنه إذا تم وضع سياسة وطنية لمكافحة التدخين وتم فرضها على الجميع فإنهم سيكونون داعمين لتطبيقها.

#### - ألن يضرّ حظر التدخين في الأماكن العامة بقطاع المطاعم؟

كلا، فقد أظهرت الدراسات في جميع أنحاء العالم، حتى في المجتمعات التي تشهد معدلات تدخين أكثر إرتفاعاً من لبنان، أن حظر التدخين لا يقلل من نسبة زيارة الناس للمطاعم. بل على العكس، فإن عمل هذه المطاعم يتحسن بعد حظر التدخين لأن العديد من غير المدخنين كانوا قد فضلوا البقاء بعيداً عن هذه الأماكن لعدم رغبتهم بتنشّق الدخان. في النهاية إن غالبية الناس في أي مجتمع كان، هم من غير المدخنين. علاوة على ذلك، من شأن المطاعم الخالية من التدخين إجتذاب زبائن جدد مثل النساء الحوامل والمسنيين ومرضى الربو. هذه هي الحال على الأرجح في لبنان لأن غالبية الناس هنا لا يدخنون.

#### - أليس من الكافي تواجد أقسام للمدخنين وأخرى لغير المدخنين؟

كلا، فقد أظهرت دراسات علمية عديدة أن فصل مناطق التدخين عن مناطق حظر التدخين لا تملك تأثيراً ملحوظاً من حيث الحدّ من الضرر الناجم عن التدخين السلبي. إذ يختلط الدخان بالهواء بسهولة عبر المناطق ولا نستطيع أن نحصر الهواء الملوّث في منطقة واحدة.

#### - ألا يجب إدخال سياسة مكافحة التدخين على مراحل؟

كلا، فليس هناك مبرر منطقي لذلك إذ أن منتجات التبغ هي منتجات إستهلاكية صمّمت خصيصاً للتسبب بأقصى قدر ممكن من الإدمان. ولسوء الحظ إنها تقتل حوالي نصف الذين يستهلكوها مدى حياتهم، بالإضافة إلى عدد كبير من الأشخاص غير المدخنين الذين يتعرّضون للدخان غير المباشر (لكل 8 أشخاص مدخنين يموتون جرّاء التدخين، هنالك شخص غير مدخن يموت جرّاء التعرّض للدخان السلبي). ترغب صناعة التبغ بالمحافظة على قدرتها على النيل بسهولة من قلوب ورنات اللبنانيين وهي مستعدة لفعل ما في وسعها لتأخير أو عرقلة قوانين مكافحة التدخين. إحدى الطرق التي لطالما لجأت إليها شركات صناعة التبغ حول العالم هي إضعاف مكافحة التدخين الحقيقية من خلال دعم تدابير جزئية تجعل الناس يتصورون أن "شيئاً ما قد تحقق". تشمل هذه التدابير الجزئية إيجاد مناطق للمدخنين وأخرى لغير المدخنين في الأماكن العامة، وطباعة تحذيرات صحية غير فعّالة على علب السجائر. فبدلاً من إدخال سياسات حقيقية لمكافحة التدخين، تؤخّر التدابير الجزئية التي تدعمها صناعة التبغ هذه السياسات وتميعها وتؤجلها عقوداً إلى الأمام. وقد ثبت ذلك في جميع أنحاء العالم.

#### - هل هذا الجزء من العالم على إستعداد لمكافحة التدخين؟

نعم، فإن سياسات حظر التدخين مطبقة في كل من البحرين ومصر ودجيبوتي وإيران والأردن والكويت وليبيا والمغرب وعمان وباكستان والمملكة العربية السعودية والصومال والسودان وسوريا والعراق ودولة الإمارات العربية المتحدة. وهناك حظر شامل على الإعلان والترويج للدخان مفروض في مصر وسوريا والعديد من البلدان الأخرى في المنطقة والعالم. كما تُعتمد تحذيرات

صحية تصويرية في مصر والأردن وإيران... تقوم البلدان في هذه المنطقة وحول العالم بإعتماد سياسات قوية لمكافحة التدخين من أجل حماية مواطنيها.

- هل هناك حاجة لفحص منتجات التبغ من قبل أخصائيين؟

نعم، فإن الفحص يسمح بمراقبة خصائص منتجات التبغ التي تدخل السوق اللبنانية. فليس هناك أي شكل آمن من منتجات التبغ. لذا يتيح الفحص معرفة طبيعة المواد السامة والمسرطنة التي تحتوي عليها منتجات التبغ هذه، بشكل أفضل.

- ألا يعتبر التلوث من دخان السيارات أضر من دخان السجائر؟

كلا، رغم أن دخان السجائر يساهم بشكل ضئيل بزيادة مستوى التلوث العام، لكنه يشكل حوالي ٧٠٪ من المواد المسرطنة التي نتعرض لها في الهواء، وذلك بسبب وجودنا على مقربة من دخان السجائر خلال اليوم. وجودنا في مطعم مع مدخنين هو كوجودنا داخل نفق مكتظ بالسيارات. إن التلوث العام في بيروت هو أعلى من مؤشرات منظمة الصحة العالمية، ولكن التلوث داخل الأماكن المغلقة حيث مسموح التدخين هو ١٠ مرات أكثر.